باب المعرب والمبنّى

قاعـــدة

أصل الإعراب أن يكون بالحركات . والإعراب بالحروف فَرْعٌ عليها .

قال ابن يعيش : وإنما كان الإعراب بالحركات هو الأصل لوجهين :

أحدهما : أنّا لما افتقرنا إلى الإعراب للدّلالة على المعنى كانت الحركة أولى ، لأنها أقلّ وأخف ، وبها نَصِلُ إلى الغرض، فلم يكن بنا حاجة الى تكلّف ما هو أثقل ، ولذلك كثرت في بابها ، أعني الحركات ، وقلّ[1] غيرُها مِمّا أعرب ، وقدّر غيرها بها ، ولم تُقَدّر هي به .

والثاني : أنا لم افتقرنا إلى علامات تدلّ على المعاني ، وتفرّق بينها ، وكانت الكلمة[2] مركّبة من الحروف وجب أن تكون العلامات

(١) في ابن يعيش ١/٥١ : « دون » مكان : « قلّ » .
(٢) في ابن يعيش : « الكلم » مكان : « الكلمة ».

غير الحروف ، لأن العلامة غير المُعَلّم كالطّراز في الثوب ، فلِذلك كانت الحركات هي الأصل . وقد خولف الدّليل ، وأعربوا بعض الكَلِم بالحروف لأمر اقتضاه . انتهى .

وقال أبو البَقاء في (اللّباب) : الأصل في علامات الإعراب الحركات دون الحروف لثلاثة أوْجُهٍ : / . [٢٣/٢]

أحدها : أن الإعراب دالّ على معنى عارض في الكلمة ، فكانت علامته حركةً عارضة في الكلمة لِما بينهما من التّناسب .

والثاني : أن الحركة أيسر من الحرف وهي كافية في الدّلالة على الإعراب . وإذا حصل الغرض بالأخصر لم يَصِرْ إلى غيره .

والثالث : أنّ الحرف من جملة الصِّيغة الدالّة على معنى الكلمة اللّازم لها ، فلو جُعِل الحرف دليلاً على الإعراب لأدّى إلى أن يَدُلّ الشيء الواحد على مَعْنَيْين ، وفي ذلك اشتراك ، والأصل أن يخُصّ كل معنى بدليل .

قـاعـــدة :

[الأصل في البناء السكون]

الأصل في البناء السّكون لثلاثة أوْجُهٍ :

أحدها : أنه أخَفّ من الحركة ، فكان أحقّ بالإضافة لخفّته .

الثاني : أن البناء ضدّ الإعراب ، وأصل الإعراب الحركات ، فأصل البناء السّكون .

والثالث: أنّ البناء يكسب الكلمة ثِقَلاً ، فناسب ذلك أصالة البناء على السّكون .

وأمّا البناء على الحركة فلأحد أربعة أشياء :

إما لأن له أصلاً في التمكّن كالمنادي والظروف المقطوعة عن الإضافة، ولا رَجُلَ ، وخمسةَ عشر . وهذا أقرب المبنيّات إلى المعرب .

وإمّا تفضيلاً له على غيره كالماضي بُني على حركة تفضيلاً على فعل الأمر .

وإمّا للهرب من التقاء الساكنين كَأَيْنَ ، وكَيْفَ وحَيْثُ وأَمْسِ .

وإمّا؛ لأن حركته ضروريّة وهي الحروف الأحاديّة كالباء واللام والواو والفاء ، لأنه لا يمكن النّطق بالسّاكن أوّلاً سواء كان في الأوّل لفظاً أو تقديراً كالكاف في نحو : رأيتك ، لأنها وإن كانت متّصلة لفظاً فهي منفصلة تقديراً وحُكْماً ، لأن ضمير المنصوب في حكم المنفصل .

وإذا كانت منفصلة حُكْماً لزم الابتداءُ بالسّاكن حُكْماً، لو لم يُحَرّك، بخلاف الألف والواو في : قاما وقاموا، لأن ضمير الفاعل ليس في حكم المنفصل ، فلا يلزم منه الابتداء بالساكن حُكْماً . ذكر ذلك في (البسيط) . / . [٢٤/٢]

قـــاعـــــدة

[في الكلمة التي على حرف واحد]

قال ابن النّحاس في (التعليقة) : كل كلمة على حرف واحد مبنيّة يجب أن تبنى على حركة تقويةً لها ، وينبغي أن تكون الحركة فتحة طلباً للتّخفيف ، فإن سكن منها شيء كالياء في غلامي ، فطلباً لمزيد التّخفيف .

[الخلاف في علل البناء]

(فـائدة) قـال ابن النحّاس في التعليقـة : فـي علل البناء خلاف :

فمـذهب ابن السّراج وأبي عليّ ، ومن تبعـه : أنّ علل البناء منحصرة في شبه الحرف أو تضمّن معناه .

وعدّ الزمخشري والـجُزُوليّ وابن معطٍ وابن الحاجب وجماعة آخرون عِلل البناء خمسة : هذان ، والوقوع موقع المبنى ، ومناسبة المبنيّ ، والإضافة إلى المبنيّ .

وزاد ابن عصفور سادسة وهي : الخروج عن النظائر كأيّ في « أيّهم أشد »[1] . ووجه خروجها عن نظائرها : حذف صدر صِلتها من

(١) مريم / ٦٩ .

غير طولٍ .

وقال ابن النّحاس : وينبغي على هذا التّعداد أن يضاف إليهن سابعة وهي : تنزّل الكلمة منزلة الصّدر من العجز كبعل في بعلبك وخمسة في خمسة عشر[١] .

وعلل بعضهم بناء الأفعال بأنها لا تعقد ولا تركّب على الأصح ، والإعراب إنما يستحق بعد العقد والتركيب ، فتكون هذه علة أخرى مضافة إلى ما عَدَدْنا من العِلل فتكون ثامنة .

وقد علل بهذه العلة بناء حروف الهجاء : باء . تا . ثا . وأسماء العدد في قولهم واحد ، اثنان ، ثلاثة ، أربعة . وكذا كل ما لم يعقد ولم يركّب .

وجعل ابن عصفور عِلّة بناء المنادي وأسماء الأفعال واحدة وهي : وقوعها مَوْقِعَ الفعل .

وفرّق الزمخشريّ فجعل علة بناء أسماء الأفعال هذه، وجعل علة المنادي وقوعه موقع ما أَشْبه ما لا تمكُّن له ، وهو أنه يقول : إنّ المنادي واقع موقع كاف أدعوك ، وكاف أدعوك أشبهت كاف ذاك ، والنجاءك[٢] لاشتراكهما في الخطاب فتكون تاسعة .

وكذلك جعل ابن عصفور الإضافة إلى مبنيٍّ مطلقاً علة واحدة .

(١) في ط : وخمسة خمسة في عشر . تحريف واضح .

(٢) في اللسان : «نجا» : « وقالوا : النّجاك، فأدخلوا الكاف للتخصيص بالخطاب ، ولاموضع لها من الإعراب ، لأن الألف واللام معاقبة للإضافة ، فثبت أنها ككاف ذلك وأريتك زيداً أبو مَن هو . »

والزمخشريّ عبر عنها بأن قال : أو إضافته يعني إلى ما لا تمكّن له فناقشه ابن عمرون : وقال : يَرِدُ عليه « يومئذٍ » ، فإنه مضاف[1] إلى ما أشبه ما لا تمكّن له ، فيحتاج أن يقول الزمخشرّي : إلى ما لا تمكّن له كالمضاف إلى الفعل ، أو إلى ما أشبه ما لا تمكّن له كالمضاف إلى إذ، نحو / يومئذٍ ، وما أشبهه فتكون عاشرة . [٢٥/٢]

ويضاف إليه حادية عشرة وهي تركيب المعرب مع الحرف نحو : لا رجل ، والفعل المؤكّد بالنُّونين على أحد التعليلين في كُلّ واحد منهما. وهذه العلل كلها موجبة إلّا الإضافة إلى المبنّى، فإنها مجوّزة. انتهى .

* * * *

تنبيـــهٌ

[في علة البناء عند ابن مالك]

حصر ابن مالك علة البناء في شبه الحَرْف . وتعقّبه أبو حيان بأن النّاس ذكروا للبناء أسباباً غيره .

وأجيب بأنه لم ينفرد به فقد نقله جماعة عن ظاهر كلام سيبويه ونقله ابن القَوّاس عن أبي عليّ الفارسِيّ وغيره .

وقال صاحب (البسيط) : اختلف النحاة في عِلّة البناء فذهب أبو الفتح إلى انها شبه الحرف فقط . انتهى .

(١) في ط : « مضاف إليه إلى ما أشبه » بزيادة « إليه » تحريف

ورأيته أنا في (الخصائص) لأبي الفتح وعبارته : إنما سبب بناء الاسم مشابهتُهُ للحرف لا غير ، ورأيته أيضاً في (الأصول) لابن السّرّاج ، وفي (التّلقين)[1] لأبي البقاء ، وفي (الجمل) للزّجاجي . وذكر بعض شراحه أنه مذهب الحُذّاق من النّحويين .

ضابط

[في تقسيم المركب من المبنّيات]

قال ابن الدّهان في (الغُرّة) : المركب من المبنيات سبعة أقسام :

الأول : اسم مبنّي مع اسم، نحو خمسة عشر ، ونحوه .

الثّاني : اسم بنّي مع صوت نحو : سيبويه .

الثالث: فعل بني مع اسم نحو: حبذا.

الرابع : حرف بني مع اسم نحو : لا رَجُلَ .

الخامس : حَرْفٌ بُنِي مع فعل نحو : هَلُمّ.

السادس : صوت بُنِي مع صوت نحو : حَيْهلًا .

السابع : حرف بني مع حرف نحو : هلًا . ولم يذكره ابن السراج في القِسمة .

---

(١) في ط : « التعليقين » تحريف والتلقين كتاب في النحو انظر البغية ٢/ ٣٩ ، وكشف الظنون ١/ ٤٨١ .

وزاد قوم : قسماً آخر ، فقالوا : فعل بني مع حرف نحو : تَضْرِبَنْ ويَضْرِبَنْ . وهذا يستغني عنه بِهَلُم وَقسْمِهِ / . [٢٦/٢]

ضابط [في المبنّي الذي تدخل عليه اللام]

قال الشيخ علم الدين السخاويّ في (تنوير الدياجيّ) : ليس في العربيّة مبنىّ تدخل عليه اللّام إلّا رجع إلى الإعراب كأمسِ إذا عرف باللام صار معرباً إلّا المبنيّ في حال التنكير فإن اللام إذا دخلته لا تمكنه، لأنه قد أصابه البناء في الحال التي توجب التخفيف والتمكن، وهي حال التنكير فإذا دخلته اللام لم تمكنه ولم يعرّف نحو خمسة عشر وأخوته فإنه مبنيّ . فإذا دخلته اللام بقي معها على بنائه

ضابط [في الحرف المبنيّ على الضم]

قال ابن الدّهان في (الغُرّة) : ليس في الحروف ما هو مبنيّ على الضّم غير « منذ » . والأفعال ليس فيها ذلك . وأمّا ضربوا فالضّمة عارضة للواو ، والعارض لا اعتدادَ به كما نقول في حركة التقاء السّاكنين ، ولهذا لم يُردّ المحذوف في « لَمْ يَقُم الآن » . ومِثْل ذلك مُذُ فيمن ضَمَّ .

وجماعة يعتدُّون به بناءً ، منهم الرّبعِي .

وقد بني حرف آخر على الضم وهو رُبّ في لغة قوم ، وجعل بعضهم « مُنُ الله » مِنْ هذا القِسْم .

قاعدة [في الحمل على النصب]

النّصب أخو الجرّ ، ولذا حمل عليه في بابَيْ المُثنّى والجمع دون المرفوع .

قال ابن بابشاذ في (شرح المحتسب) : وإنما كان أخاه لأنه يوافقه في كناية الإضمار نحو : رأيتك ، ومررت بك ، ورأيته ومررت به ، وهما جميعاً من حركات الفضَلات أعني النّصب والجَرّ ، والرفع من حركات العُمَد .

[الجمع على حدّ التثنية]

(فائدة) قال السخاويّ في (شرح المفصل) : معنى قولهم : الجمع على حدّ التثنية : أن هذا الجمع لا يكون إلا لما يجوز تنكير مَعْرِفَته ، وتعريف نكرته ، كالتّثنية ، فكما أنّ التثنية لا تكون إلاّ كذلك ، فهذا الجمع على حدّ المحدود لها ، ويُسمّى جمع السلامة ، وجمع الصّحة لسلامة بناء الواحد فيه ، وصِحّته . ويُسَمّى الجمع / [٢٧/٢] على هجاءين ، لأنه مرّةً بالواو ومرّةً بالياء .

قال : وقد عدّ بعض النّحاة لهذه الواو ثمانية معانٍ ، قال : هي علامة الجمع ، والسّلامة ، والعقل ، والعلميّة ، والقلّة ، والرفع ، وحرف الإعراب ، والتذكير .

[إعراب الأسماء الستة بالحروف]

(فائدة) : قال ابن يعيش ذهب قوم : إلى أنّ الأسماء السّتة إنما أعربت بالحروف توطئةً لإعراب التّثنية والجمع بالحروف ، وذلك أنهم لمّا التزموا إعراب التّثنية والجمع بالحروف جعلوا بعض المفرد[1] بالحروف حتّى لا يُسْتَوحش من الإعراب في التّثنية والجمع السّالم بالحروف .

قال : ونظير التّوطئة هنا قول أبي إسحاق : إن اللاّم الأولى في نحو قولهم : واللهِ لئن زرتني لأكْرَمنّك إنّما دخلت زائدة موطّئة مُؤْذنةً باللاّم الثانية . (والثانية) هي جواب القسم ومعتمده .

[المضمر المضاف إلى كلا وكلتا]

(فائدة) : قال ابن النّحاس في (التعليقة) : المضمر الذي هو مضاف إليه كِلا وكِلْتا ثلاثة ألفاظ ، كما ، وهما ، ونا .

---

(١) في ط فقط : « المفردة » بالتاء .

قـــاعدة

[في عدم اجتماع إعرابين في آخر كلمة]

قال في (البسيط) : لا يمكن اجتماع إعرابين في آخر كلمة ، ولهذا ، حُكِيَتْ الجُمَلُ المسمّى بها ولم تُعْرب ، ولأنها لو أُعربت لم تَخْلُ، إما أن تُعْرِبَ الأول أو الثاني أو مجموعَهُما. لا جائزَ تخصيص الأول بالإعراب ، لأنه كالجزء من الكلمة ، ولأدائه إلى وقوع الإعراب وسطاً .

ولا جائز تخصيص الثّاني لأن الأول يشاركه في التّركيب والإعـراب قبل النّقـل ، فتخصيصه بعـد النقل بـالثّاني تـرجيحٌ بـلا مُرَجِّح .

ولا جائز إعرابهما معاً ، لأن الإعراب يقع في الآخر ، ولا يمكن اشتراكهما في شيء يقع الإعراب عليه كآخر المفردات ، فلذلك تعذر إعرابُهما .

ضابـــط

[لا يوجد اسم معرب آخره واو قبلها ضمة]

قال ابن فلاح في (المغني) : لا يوجد في الأسماء المعربة اسم آخـره واو قبلها ضمـة ، لأنهم أرادوا تخصيص الفعل بشيء لا يوجد في الاسم كما خَصُّوا الاسم بشيء لا يوجد في الفعل ، ولأنه لو كـان لأدّى إلى اجتماع مـا يستثقل في النّسبـة والإضافـة ، فلذلك

رُفِض .

[٢٨/٢] وأما السمندو فاسم أَعْجَمِيٌّ ، وأمّا « هو » فمبنيّ ، وأمّا الأسماء / الستة فالواو فيها بمنزلة الحركة .

[الثقل في حروف العلة]

(فائدة) : في تذكرة ابن مكتوم عن تعاليق ابن جنّي : المراد بالثّقل في حروف العلّة الضّعف لا ضدّ الخفة ، فلمّا كانت هذه الحروف ضعيفة استثقلوا تحريكَها . ويدُلُّ على أن المراد بالثّقل هذا أن الألف أخَفّ الحروف وهي لا تتحرّك أبداً .

ضابـــط

[في حذف نون الرفع]

قال ابن هشام في تذكرته حذف نون الرّفع على ثلاثة أقسام :

واجب : وذلك بعد الجازم والنّاصب .

وجائز : وذلك قبل لفظ (ني) أي قبل نون الوقاية ، فالحاصل أنها تحذف باطّراد بعد الجازم والناصب ، وقبل (ني) لكن الأولّ واجب وهذا جائزٌ يجوز معه الإثبات وهو الأصل . ولك فيه الفكّ على الأصل والإدغام تخفيفاً .

ونادر: لا يقع ، إلّا في ضرورة أو شذوذ ، وذلك في ما عدا هذين

نحو : ﴿ لا تَدْخلوا الجَنَّة حتى تُؤْمِنوا ولا تُؤْمِنوا حتَى تحابُّوا ﴾ .

وقوله :

٢٩٩= أبيت أسْرِي وتَبِيتي تَدْلُكِي وَجْهَك بالعِنْبَرِ والْمِسْكِ الذَّكِي[1]

ومعتمد الأول عندي اقترانه بتدْخُلوا وتحابّوا فنوسب بينهن مع تشبيه (لا) في اللّفظ بالناهية . انتهى.

(١) من شواهد : الخصائص ١/٣٨٨ ، والمحتسب هامش ٢/٢٢ ، والخزانة ٣/٥٢٥ ، والتصريح ١/١١١ ، والهمع والدرر رقم ١٠٨ ، وحاشية يّس ١/٣٣٢.

باب المنصرف وغير المنصرف

واصطلاح الكوفيين: المُجْرى وغير المُجْرى . قاله في (البسيط) قال : والعلل المانعة من الصّرف تسعٌ ، وإنما انحصرت فيها، لأن النحاة سبروا الأشياء التي يصير الاسم بها فرعاً، فوجدوها تسعاً ، ويجمعها قوله :

إذا اثنان من تسع ألمّا بلفظة ... فَدَعْ صَرْفها وهي الزيادة والصّفهْ
وجمعٌ وتأنيث وعدل وعجمةٌ ... وشباه فِعْلٍ واختصارٌ ومَعْرِفَهْ

وقال ابن خروف في (شرح الجمل) : أنشد الأستاذ أبو بكر بن طاهر في العلل المانعة من الصّرف : / [٢٩/٢]

موانع صرف الاسم عشر فهاكها ... ملخّصة إن كنت في العلم تَحْرِصُ
فجمعٌ وتعريفٌ وعدْلٌ وعجمةٌ ... ووصْفٌ وتأنيثٌ ووزن مُخَصَّصُ
وما زيد في عدّه وعِمْران فانْتَبِه ... وعاشِرُها التّركيب هذا مُلَخَّصُ

وقال الإمام أبو القاسم الشّاطِبِيّ صاحب (الشاطبيّة) رحمه الله :

دَعوا صَرْف جَمْعٍ ليس بالفرد أشكلا ... وفَعْلَان فَعْلى ثُم ذي الوصف أَفْعَلا

وذي[1] ألف التأنيث والعدل عدّهُ والأعجم في التعريف خُصّ مطولا
وذو العَدْل والتركيب بالخلق[2] والذّي بوزن يخصّ الفعل أوغالب علا
وما ألف مع نون أخراه زيدتا وذو هاء وَقْف والمؤنث أثقلا

وقال بعضهم :

اجْمع وزِنْ عادلاً أَنِّثْ بمعرفة رَكّب وزد عجمةً بالوْصف قد كَمُلا

وقال آخر :

عدل ووصف وتأنيثٌ ومعرفة وعُجْمَةٌ ثُم جمعٌ ثم تركيبُ
والنوّن زائدة من قبلها ألف ووزن فِعْل وهذا القول تقريبُ

ونقلت من خط الإمام أبي حيان ، قال : أنشدنا شيخنا الإمام بهاء الدين بن النحاس في موانع الصرف لنفسه :

وزن المركّب عجمةٌ تعريفها عدل ووصف الجمع زد تأنيثا

وقال تاج الدين بن مكتوم في ذلك :

موانع الصرف وزن الفعل تَتْبَعُه عدلٌ ووصف وتأنيث وتمَنَعُه
نونٌ تلت ألفاً زيدا ومعرفه وعجمة ثم تركيبٌ وتجمعه

---

(١) في ط فقط : « وذو » صوابه من النسخ المخطوطة .
(٢) في ط : «بالخف» بالفاء ، تحريف ، وفي النسخ المخطوطة : « بالخلق » باللام والقاف ، ولعله يقصد : المركّب العلم الذي يطلق على فرد واحد بالطبيعة .

أي وجمعه . وقال أيضاً :

إذا رُمْت إحصاء الموانع للصّرف فعدل وتعريف مع الوزن والوصْف
وجمع وتركيب وتأنيث صيغةٍ وزائدتي فَعْلان والعُجْمَة الصِّرْف

وقال أيضاً :

[٣٠/٢] موانِعُ صرف الاسم تسعٌ فهاكَهَا منظّمةً إن كنت في العلم تَرْغَبُ/
هي العدْلُ والتأنيث والوصف عُجْمةٌ وزائدتا فَعْلانَ جمعٌ مُركّبُ
وثامنها التّعريف والوزن تاسعٌ وزاد سواها باحث يتطلّبُ

قاعدة

[في أن الأصل في الأسماء الصرف]

الأصل في الأسماء الصرّف ، ولذا لم يَمْنَع السببُ الواحدُ اتّفاقاً ما لم يعتضد بآخر يَجْذِبُهُ عن الأصالة إلى الفرعيّة .

قال في (البسيط) : ونظيره في الشّرعيات أن الأصل براءة الذّمّة فلا يقوى الشّاهد على شغل الذّمّة ما لم يَعْتَضِد بآخر .

ومن فروع ذلك أنه يكفي في عوده إلى الأصل أدنى شبهة ، لأنه على وَفْق الدّليل ، ولذا صرف أربع من قولك : مررت بِنِسْوةٍ أربعٍ ، مع أنّ فيه الوصف والوزن اعتباراً لأصل وضعه وهو العدد .

وقال ابن إياز : أصل الأسماء الصّرف لعلّتين :

إحداهما : أن أصلها الإعراب فينبغي أن تستوفي أنواعه .

والثانية : أنّ امتناع الصرف لا يحصل إلا بسبب زائد ، والصّرف يحصل بغير سبب زائد ، وما حصل بغير سبب زائد أصلٌ لما حصل بسبب زائد .

فإن قيل : لِمَ لَمْ تكن العلّة الواحدة مانعة من الصرف ؟ قيل : لوجوه :

أحدها : أن الأصل في الأسماء أن تكون منصرفةً فليس للعلّة الواحدة من القُوّة ما يَجْذِبُه عن الأصل. وشبّهوا ذلك ببراءة الذّمّة ؛ فإنها لمّا كانت هي الأصل لم تَصِر مشتغلةً إلا بشهادة عَدْلين، وذلك لأن الأصول تُراعى ويحافظُ عليها .

الثاني : أن الأسماء التي تشبه الأفعال من وجه واحد كثيرة . ولو راعينا الوَجْهَ الواحد وجَعَلْنا له أثراً كان أكثر الأسماء غير منصرف ، وحينئذٍ تكثر مخالفة الأصل .

الثالث: أن الفعل فرْعٌ عن الاسم في الإعراب، فلا ينبغي أن يجذب الأصل إلى حيّز الفرع إلّا بسبب قَويّ .

[فائدة في إدخال تاء التأنيث على ثلاث المعدول]

(فائدة) : قال ابن مكتوم في (تذكرته) : أنشد ابن خالويه في (كتاب ليس) :

٣٠٠= فمـا حَلَبَتْ إلا الثّلاثـة والثُّني

[٣١/٢] ولا قَيَّلَتْ إلا قـريباً مقـالُها[١] /

وهو حجّة لأنـه أدخل تـاء التأنيث على ثـلاث المعدول وهـو غريب .

[باب فعلان فَعْلى سماعيّ]

(فائدة) ، قال في (البسيط) : باب فَعْلَان فَعْلى كَسَكْران وسَكْرى ، وغَضْبان وغَضْبى ، وعـطشان ، وعـطشى ، إنما يُعْـرف بالسّماع دون القياس ، ، وقال ابن مالك رحمه الله :

أَجِـزْ فَـعْـلَى لِـفَـعْـلانـا اذا استثنيت حَبْـلَانـا

ودَخْـنـانـاً وسَـخْـنـانـاً وسَيْفـانـاً[٢] وضحيـانـا[٣]

وصَـوجـانـاً[٤] وعـلّانـا[٥] وقـشـوانـاً ومـصّـانـا[٦]

ومـوتـانـا ونـدمـانـا واتـبـعـهُـنّ نَـصْـرانـا

(١) في ط : « خليت » بالتاء ، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة واللسان : «ثنى» وفيه : «أراد بالثلاثة : الثلاثة من الآنية، وبالثُّنّي : الاثنين .

(٢) السّيفان : الطويل الممشوق .

(٣) في ط : « صحيان » بالصاد ، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة . وفي القاموس : رجل ضحيان : يأكل في الضحى .

(٤) الصّوجان : كل يابس الصُّلب من الدواب والناس .

(٥) العلّان : الجاهل ، والعلّانة : الجاهلة .

(٦) القشوان : الرجل القليل اللّحم .

(٧) المصان للرجل والمصّانة للمرأة : كلمة شَتْم : أي راضع الغنم لؤماً .

ضابطٌ

[في العدل]

في (شرح المفصل للأندلسي) : قال الخوارزمي : العدل على أربعة أوجه : عَدْلٌ في الأعداد نحو : أحاد ومَثْنى وثُلاث ، وعدل في الأعلام نحو : عمر ، والقياس عامر ، وعدل من اللّام نحو : سَحَر ، وعدل من اللّام حُكْماً نحو : أُخر ، وهذا لأن آخر في الأصل أفعل التفضيل وهو ضد أول ، ورجل آخر معناه : أشدّ تأخُّراً في الذكر . هذا أصله . ثم أجرى مجرى غيره . ومن شأن أفعل التفضيل أن يعتقب عليه أحد الثلاثة. وهنالا مَدْخل لِـ«مِنْ»، لأن أفعل مِنْ متى اقترن به «مِنْ» لم يجز تصريفه، وهاهنا قد صرّف، فعُلِم أنه غيرمقترن بـ «مِنْ». وأُخَر لايضاف، فلا يقال : هن أُخر النساء، فتعيّن أن يكون معرّفاً باللّام ، وهو غير معرّف لفظاً بل منّكر لفظاً، ومعرّف معنىً وحُكْماً، مَنّزلٌ منزلةَ اسم بمِنْ . وإنما التزم حَذْفُ مِنْ لأنه أجرى مجرى « غير » . وإنما وجب تَصْرُيفُه؛ لأنه غير مضاف ؛وإنما حُذِف اللّامُ لكونه معلوماً .

---

(١) في ط : « وهنها » تحريف .

قاعـــدة

[في اتفاق الألفاظ والأوزان]

قـال في (البسيط) : لا عِبْرة بـاتّفـاق الألفـاظ ولا بـاتّفـاق الأوزان .

أمّـا الأول : فإسحـاق ويعقوب ومـوسى أسمـاء الأنبيـاء غيـر منصرفة . وإسحاق مصدر أسحق الضّـرع إذا ذهب لَبَنُهُ ، ويعقـوب لذكر الحَجَل ، وموسى / لما يحلق به مصروفة . [٣٢/٢]

ومَنْ قال : إنما سُمّي يعقوب، لأنه خرج من بطن أمّه آخذاً بِعَقِب عيص[1] فهو من موافقة اللفظ ، ، وليس بمشْتَقٍّ ، لأن الاشتقاق من العربيّ يوجب الصّرف ، وكذلـك « إبليس » ، لا ينصرف للمعـرفة والعُجْمة . ومَنْ زَعَمَ أنه مُشْتَقّ من : أبْلَس إذا يئس فقد غلط ، لأن الاشتقاق من العربيّ يوجب الصّرف ، وإنّما هو من اتّفاق الألفاظ .

وأمّـا الثّاني فـإنّ جالـوت وطالـوت وقارون غيـر منصـرفـة . وجاموس وطاوس وراقود مصروفة، لكونها نكرات . ولا عِبْرة بـاتّفاق الوَزْن .

---

(١) في ط والنسـخ المخـطوطـة : « عيص » وفي اللسـان : « عقب » : « عِيَصَوْ ، وسمّي يعقوب بهذا الاسم ، لأنهُ ولد مع عِيصَوْ في بطن واحد ، ولد عيصو قبله ويعقوب متعلق بعقبه خرجا معاً ، فعيصو أبو الرّوم .

ضـــابط

[في الاسم الذي لا ينصرف]

ما لا ينصرف ضَرْبان : ضَرْبٌ : لا ينصرف في نكرة ولا معرفة .

وضرب لا ينصرف في المعرفة ، فإذا تنكّر انصرف . وقد نظم ذلك الشيخ علم الدين السّخاوي ، فقال :

مساجدُ مع حبلى وحَمْراء بعدها وسكـــران يتلوه أحـــاد وأحمـــر
فذي سِتّة لم تنصرف كيف ما أتت ســـواء إذا مـا عـــرفت أو تنكـر
وعثمـان وإبـراهيم طلحـة زينب ومع عمر قـل حضرمـوت يسطر
وأحمد فاعدد سبعة جاء صَرْفهـا إذا نكّرت والباب في ذاك يحصر

قاعـــدة

[في الأعجمي إذا دخلته الألف واللام]

الأعجميّ إذا دخلته الألف واللّام التحق بالعربيّ . فلو سمّي رجل بيهود صرف على كل حالّ ، إذا قلنا إنه أعجمي ، ياؤه من نفس الكلمة ، وإن قلنا إن ياءه زائدة كيقوم لم ينصرف في المعرفة ، لأنه على وزن يقوم .

قاعـــدة

[في ما يثبته التعريف وما يسقطه التنكير]

قال ابن جنّي في (الخاطريّات)[1]: التعريف يثبت التأنيث والعجمة والتّركيب ، والتّنكير يسقط حُكْم ذلك .

ومن قوّة حُكْم التّعريف في منعه الصرف أنك تعتدّ معه العجمة والتأنيث والتركيب، ولا تعتد واحداً من ذلك مع عدم التعريف، وإن اجتمع فيه سببان : أحدهما : ماذكرنا ألا ترى أنك تصرف / أربعاً ، [٢/٣٣] وإن كـان فيه الـوزن والتأنيث ، وبـاذنجـاناً وإن كـان فيـه التّـركيب والعجمة ، وحضرموتَ اسم امرأة إذا نُكّـر ، وإن كان فيـه التّركيب والتأنيث . ولا تصرف شيئاً من ذلك معرفةً فهذا يدلّ على قوّة الاعتداد بالتّعريف ، وأنه سبب أقوى من التأنيث والعجمة والتّركيب .

ضـــابـــط

[في صرف ما لا ينصرف]

يجوز للشّاعر صرف ما لا ينصرف للضّرورة ، لأنه يردّه إلى أصله وهو الصرف ، أو يستفيدُ بذلك زيادة حَرْف في الوزن .

قـــال في (البسيط) : ويستثنى مـا في آخـــره ألف التـــأنيث المقصورة نحو حبلى ، ودُنْيا ، وسَكْرى ، فإنه لا يجوز له صرفه إذ لا

(١) انظر الحديث عنها في مقدمـة تحقيق الخصائص / ٦٤ ومنهـا نقلان في خزانة الأدب للبغداديّ .

يستفيد به فائدة ، لأن التنوين يحذف الألف فيؤدّي إلى الإتيان بحرف ساكن ، وحذف حرف ساكن . ويستثني أيضاً أفعل منك عند الكوفيّين ، فإنّهم لا يجيزون صرفه لملازمته مِنْك الدالة على المفاضلة ، فصار لذلك بمنزلة المضاف .

ومذهب البصريّين جواز صرفه لاستفادة زيادة حرف ، ووجود مِنْ لا يمنع مِنْ تنويه كما لم يمنع مِنْ تنوين خيراً منه وشرًّا منه ، وهما بوزن أفعَل في التقدير .

وقال ابن يعيش : جميع ما لا ينصرف يجوز صرفه في الشّعر لإتمام القافية وإقامة وزنها بزيادة التّنوين ، وهو من أحسن الضّرورات، لأنّه ردّ إلى الأصل، ولا خلاف في ذلك إلّا ما كان في آخره ألف التأنيث المقصورة ، فإنه لا يجوز للضّرورة صرفه ، لأنّهُ لا ينتفع بصرفه ، لأنه لا يسد ثلمة في البيت من الشّعر ، وذلك أنّك إذا نَوّنت مثل : حُبْلى وسَكْرى حذفت ألف التأنيث لسكونها وسكون التّنوين بعدها ، فلم يحصل بذلك انتفاعٌ ، لأنك زدت التنوين ، وحذفت الألف فما ربحت إلّا كسر قياس ، ولم تحظ بفائدة .

وقال ابن هشام في (تذكرته) : : قال ابن عصفور كالمستدرك على النحاة : إنه يستثنى من قولنا : ما لا ينصرف إذا اضطر الى تنوينه صرف ـ ما فيه ألف التأنيث المقصورة .

وتوجيهه أنه لا يجوز في الضرورة صَرْفُهُ بوجْهٍ ، لأنك لو فعلته / [٣٤/٢]

لم تعمل أكثر من أن تحذف حرفاً ، وتضع آخر مكانه ، ولا ضرورة بك إلى ذلك :

قال ابن هشام : وكنت أقول : لا يحتاج النحاة إلى استثناء هذا ، لأنَّ ما فيه ألف التأنيث المقصورة لم يضطر إلى تنوينه على ما قال ، وكلامُنا فيما يضطر إلى تنوينه ، ثم حكي لي عن ابن الصائغ : أنه ردّ عليه فيما له على (المقرب) استثناء هذا ، وأنه أفسد تعليله ، وقال : سلمنا أنه لا فائدة في إزالة حرف ووضع حرف ، لكنَ ثَمَّ أمر آخر ، وهو أنّ هذا الحرف الذي وضعنا موضع الألف حرف صحيح قابل للحركة ، فإذا حُرك بأن يكسر لالتقاء الساكنين حصل به ما لم يكن قبل. وهذا أحسن جدًّا .

[التثنية لا توجد إلّا في اللغة العربيّة]

(فائدة) في (تذكرة) التّاج بن مكتوم قال في (المستوفي) : لا تكاد التّثنية توجد إلّا في اللغة العربيّة .

باب النّكرة والمعرفة

قاعــدة [في أن التنكير أصل ، والتعريف فرع]

الأصل في الأسماء التّنكير والتّعريف فرع عن التنكير .

قال ابن يعيش في (شرح المفصل) : أصل الأسماء أن تكون نكرات؛ ولذلك كانت المعرفة ذات علامة وافتقار إلى وَضْعٍ، لنقلها عن الأصل .

وقال صاحب (البسيط) : النّكرة سابقة على المعرفة لأربعة أوجه :

أحدها : أن مسمّى النّكرة أسبق في الذّهن مِنْ مُسَمّى المعرفة بدليل طريان[1] التّعريف على التنكير .

والثاني : أنّ التعريف يحتاج إلى قرينة من تعريف وَضْع أو آلة بخلاف النّكرة ، ولذلك كان التعريف فَرْعاً على التّنكير .

الثالث: أن لفظ شيء ومعلوم يقع على المعرفة والنّكرة، فاندراج

(١) في ط والنسخ المخطوطة هكذا: « طـريان » بـالطاء ، والمـراد : طروء التعريف على التنكير ، ولعلها محرّفة من : « جريان » بالجيم .

المعرفة تحت عمومهما دليلٌ على أصالتها كأصالة العامّ بالنسبة إلى الخاصّ ، فإن الإنسان مندرج تحت الحيوان لكونه نوعاً منه ، والجنس أصل لأنواعه / . [٢/٣٥]

الرابع : أنّ فائدة التعريف تعيين المسمّى عند الإخبار للسامع ، والإخبار يتوقف على التركيب ، فيكون تعيين المسمى عند التركيب ، وقبل التركيب لا إخبار ، فلا تعريف قبل التركيب .

قال : ومع أن النكرة الأصل ، فإنها إذا اجتمعت مع معرفة غلبت المعرفة كقولك هذا رجل وزيدٌ ضاحكين فينصب على الحال ، ولا يرفع على الصّفة ، لأن الحال قد جاءت من النّكرة دون وصف المعرفة بالنّكرة ، . ونظيره تغليب أعرف المعرفتين على الأخرى كقولك : أنا وأنت قمنا ، وأنت وزيد قمتما .

وقال في باب ما لا ينصرف : التّعريف فرع التنكير ؛ لأنه مسبوق بالتنكير ودليلٌ على سَبْق التّنكير من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن النّكرة أعمّ والعامّ قبل الخاصّ ، لأن الخاصّ يتميز عن العام بأوصاف زائدة على الحقيقة المشتركة .

والثّاني : أنّ لفظة « شيء » ، تعمّ الموجودات ، فإذا أُرِيد بعضُها خُصِّص بالوصف أو ما قام مقامه ، والموصوف سابقٌ على الوَصْفِ .

والثالث : أنّ التّعريف يحتاج إلى علامة لفظيّة أو وضعيّة .

وقال ابن هشام في (تذكرته) : يدلّ على أنّ الأصل في

الأسماء التّنكير أن التّعريف عِلّة منع الصّرف . وعِلَلُ الباب كلّها فرعيّة ، وأنه لا يجوز في : رأيت الْبَكْرَ أن يُنْقَل علَى مَنْ قال :

٣٠١= * عَلَّمنا إخْوانُنا بنو عِجِلْ[1] *

حملاً على : رأيت بكَراً[2] ، وإنما يُحمل على الأصل .

[علامات النكرة]

(فائدة) : قال في (البسيط) : علامات النّكرة دخول لام التّعريف عليها نحو: رجلٌ والرّجُلُ، ودخول رُبّ نحو: رُبّ رجلٍ . وتختصّ بالدّخول على : غيرك ومثلك وشبهك من دون اللاّم .

والتّنوين في أسماء الأفعال . وفي الأعلام فيما لا يَنْصرف

(١) رجز بعده .

* الشّغْزَبِيّ واعتقالاً بالرِّجِلْ *

في العيني هامش الخزانة ٤/٥٦٧ أن أبا عمرو سمع أبا السّرار الغنويّ ينشد هذا البيت . والشّغْزبيّ: ضَرْبٌ من المصارعة. وهو من شواهد نوادر أبي زيد ٢٠٥، والخصائص ٢/٣٣٥، والإنصاف ٢/٧٣٤ ، وروايته :

علّمنا إخواننا بنوعجل شُرْبَ النّبيذ واصطفاقًا بالرِّجِل

وانظر الأشموني ٤/٢٤٠ . وفي الخصائص والإنصاف : « أخوالنا » بدل : إخواننا .

(٢) والمراد : أنه لا يجوز نقل حركة الرّاء في البكر بالألف واللام حملاً على رأيت : بَكَرًا الذي نقلت حركة رائه إلى الكاف ، وفي البيت الشاهد نقلت حركة اللام الى الجيم .

نحو : صَه وَمَه ، وإبراهيم .

والجواب في كيف كقولك : كيف زيد فيقال : صالحٌ ، فإنه [٣٦/٢] إنما عرف تنكيرها بالجواب كما عرف أن متى ظرف زمان وأين / ظرف مكان بالجواب .

ودخول مِنْ المفيدة للاستغراق ، نحو ما جاءني من رَجُل ، وما لزيدٍ من درهم .

ودخول كَمْ نحوكم رجل جاءني .

ودخول لا التي تعمل عمل إنّ أو التي تعمل عمل ليس عليها اسماً وخبراً . وصلاحية نصبها على الحال أو التّمييز .

ضـــابـــط

[في أنواع المعارف]

قال في (البسيط) : المعارف سبعة أنواع :) المضمرات ، والأعلام ، وأسماء الإشارة ، والموصولات ، وما عرّف باللاّم ، وما أضيف إلى واحدٍ من هذه الخمسة ، والنّكرة المتعرّفة بقصد النداء .

وزاد قـومٌ أمثلة التّأكيـد ؛ أجمعـون ، وأجمـع ، وجمعـاء ، وجُمَع . وقالوا : إنّها صيغٌ مُرْتجلة وضعت لتأكيد المعارف لخلوّها عن القرائن الدالّة على التّعريف من خارج ، وتقدير المعرّف الخارجيّ بعيد . قال : ويؤكّد هذا القول أن أجمعين لم يتنكّر بِجَمْعه . ولو كان

جَمْعَ أَجْمَع لتنكّر كما يتنكّر العَلم عند الجَمْع ، فدلّ على أنّه صيغة مُرْتَجَلة لتأكيد الجمع المعرّف .

قال : وعلى هذا القول فتكون أنواع المعارف ثمانية ، وإنما انحصرت فيها ، لأن اللفظ إمّا أن يدلّ على التّعريف بنفسه أو بقرينة زائدة عليه ، والدالّ بنفسه إما أن يكون بالنّظر إلى مُسَمّاه وهو العَلَم ،أو بالنّظر إلى تبعيّته لتقوية المعرفة قبله ، وهي هذه الألفاظ الدالّة على التأكيد . والدّالّ بقرينة زائدة إما أن تكون متقدّمة أو متأخّرة . والمتقدّمة ، إما أن تكون متّصلة أو منفصلة ، فالمتّصلة لام التعريف ، والمنفصلة : إما أن تعرف بالقَصْد وهي حروف النداء أو بغيره ، وهي القرائن المعرّفة للضّمائر[1] .

والمتأخّرة إما أن تكون متّصلة أو منفصلة ، فالمتّصلة الإضافة ، والمنفصلة : إما أن تكون جِنْساً وهو صِفَةُ اسم الإشارة ، أو جملة وهي صلة الموصولات ، فإنها تعرّف بها.

واللاّم في الّذي والتّي لتحسين اللفظ لا للتّعريف بدليل أن بقيّة الموصولات معارف ، وهي عارية عن اللاّم ، وإنما تعرّف بالصّلة ، لأن (الذي) توصّل به إلى وصف المعارف بالجمل . والصّفّة لابد من كونها معلومة للمخاطب قياساً على سائر الصفات / . [٢/٣٧]

(١) في ط : « المعرفة الضمائر » بإسقاط لام الجرّ .

[تقسيم الأسماء]

(فائدة) : قال ابن الدّهان في (الغُرّة) : الأسماء تنقسم إلى ثلاثة أقسام : مُظْهر ، ومُضْمَر ، ومُبْهَم ، . والمُبْهمات هي أسماء الإشارة والموصولات .

وقال قوم : الأسماء تنقسم إلى مظهر ، ومضمر ، ولا مظهر ولا مضمر .

بـــاب المضمـــر

قاعدة [في أن المضمرات تكون على صيغة واحدة]

قال ابن يعيش : أصل المضمرات أن تكون على صيغة واحدة في الرفع والنّصب والجّرّ، كما كانت الأسماء الـظّاهرة على صيغـة واحدة. والإعراب في آخرها يبيّن أحوالها، وكما كانت الأسماء المبهمة المبنيّة على صيغة واحدة ، وعواملها تدلّ على إعرابها ومواضعها .

قاعـــدة [في أن اصل الضمير المنفصل الرفع]

قال ابن يعيش : أصل الضّمير المنفصل للمرفوع ، لأن أوّل أحواله الابتداء وعامل الابتداء ليس بلفظ ، فإذا أضمر فلا بدّ أن يكون ضميرهُ منفصلاً والمنصوب والمجرور عاملهما لا يكون إلّا لفظاً ، فإذا أضمرا اتّصلا به ، فصار المرفوع مختصّاً بالانفصال .

قاعـدة [في الضمير المنصـوب والمجـرور من وادٍ واحد]

قال ابن يعيش : الضّمير المجرور والمنصوب من وادٍ واحد ، فلذا حمل عليه في التّأكيد بالمرفوع المنفصل تقول : مررت بك أنت كما تقول: رأيتك أنت .

ضابـط [في المواضع التي يعود فيها الضمير على متأخر لفظًا ورتبة]

المواضع التي يعود الضمير فيها على متأخّر لفظاً ورتبة سبعة :

أحدها : أن يكون الضّمير مرفوعاً بنعم وبئس وبابهما ، ويفسّره التمييز نحو : نِعْم رَجُلاً زيدٌ .

الثاني : أن يكون مـرفوعـاً بأوّل المتنـازعين المعمل ثـانيهما كقوله :

٣٠٢= * جَفَوْنِي ولم أَجْفُ الأَخِلاَّء إنّنِي[1] * / [٣٨/٢]

---

(١) تمامه :

* لغير جميل من خليليَ مُهْمِلُ *

قائله مجهول .

وهـو من شواهـد : قطر النـدى ٢٧٤ ، وأوضح المسـالـك رقم ٢٤٣ ، والأشموني ١٠٤/٢ ، وهمع الهوامع والدرر رقم ١٨٠ ، ١٥٢١ .

الثالث : ان يكون مخبراً عنه فيفسّره خبرُه نحو : ﴿ إن هي إلاّ حياتنا الدّنيا ﴾[١] قال الزمخشريّ : هذا ضميرٌ لا يعلم ما يعني به إلاّ بما يتلوه . وأَصْلُهُ إن الحياة إلاّ حياتُنا الدُّنيا ، ثم وضع « هِيَ » موضع الحياة ، لأن الخبر يدل عليها ويبيّنها. قال ابن مالك : وهذا من جَيِّد كلامه .

الرابع : ضمير الشأن والقصة نحو : ﴿ قُلْ هو الله أحد ﴾[٢] ، ﴿ فإذا هِيَ شَاخِصَةٌ أبصارُ الَّذِين كفروا ﴾[٣] .

الخامس : أن يجرّ بِرُبّ ، ويفسّره التمييز نحو : رُبّهُ رَجُلاً .

السادس : أن يكون مُبْدلاً منه الظّاهر المفسر له : كضربته زيداً .

السابع : أن يكون متّصلاً بفاعل مقدم ، ومفسّره مفعول مؤخر : كضَرَب غلامُهُ زَيْداً .

قاعـــدة [في أن الفاعل والمفعول لا يجوز أن يكونا ضميرين متصلين لشيء واحد]

لا يجوز أن يكون الفاعل والمفعول ضَمِيرَيْن مُتّصلين لشيء

(١) الأنعام / ٢٩ .
(٢) الإخلاص / ١ .
(٣) الأنبياء / ٩٧ .

واحد في فعل من الأفعال إلّا في : ظننت وأخواتها وفي : فقدت وعدمت . قاله البهاء بن النّحاس في تعليقه على (المقرّب) .

بـــاب العَلَـــم

ضابط [في الأنواع التي ينحصر فيها العلم]

قال في (البسيط) : العلم المنقول ينحصر في ثلاثة عشر نَوْعاً ، قال : ولا دليل على حَصْرِه سوى استقراء[1] كلام العرب . المنقول عن المركّب كتأبّط شرًّا ، وشاب قرناها ، أو عن الجمع نحو : كلاب وأنمار ، وعن التثنية نحو : ظَبْيان ، وعن مُصَغّر كعمير وسُهَيل وزُهَير ، وحُريَث ، وعن مَنْسوب كَرَبعِي ، وصيفيّ ، وعن اسم عين كثور ، وأسد لحيوانين ، وجعفر لنهر ، وعمرو لواحد عُمُور[2] الأسنان ، فإنه نقل من حقيقة عامّة إلى حقيقة خاصة ، وعن اسم معنًى كزيدٍ وإياس مَصْدَرِي : زاد ، وآسى إياساً .[3] وليس هو مصدر : أيِسَ مقلوب : يَئِس ، لأن مصدر المقلوب يأتي على / الأصل ، وعن اسم فاعل : كمالك ، وحارث ، وحاتم ، [٢/٣٩]

(١) في ط : « اسقراء » تحريف واضح .

(٢) عمرو : لحم ما بين الأسنان أو لحم اللّثة ، وجمعه : عمور . انظر القاموس .

(٣) بعدها « أعطى » زيادة في ط فقط .

وفاطمة ، وعائشة ، وعن اسم مفعول : كمسعود ومُظَفّر ، وعن صوت كـ«ببّة»[١] ، وعن الفعل الماضي كشَمّر، وبذّر، وعثر وخضّم، ولا خامس لها على هذا الوزن ، وكعسب . وعن المضارع كيزيد ويشكر ويعمر وتغلب . وعن الأمر وقد جاء عنهم في موضعين :

أحدهما : سُمِّي[٢] بفعل الأمر من غير فاعل في قولهم : « اصْمت » لواد بعينه .

والثّاني : مع الفاعل في قولهم : « أطْرقا[٣] لموضع مُعيّن .

قلت : وينبغي أن يزاد المنقول من صفة مشبهة كخديج وخديجة ، وشيخ وعفيف ، ومن أفعل التّفضيل كأحمد ، فإنه أولى من نقله من المضارع .

قاعدة [في كثرة شذوذ الأعلام]

قال الشّلوبين : الأعلام يكثرُ الشّذوذ فيها لكثرة استعمالها ، والشيء إذا كثر استعمالُه غَيّروه .

---

(١) في القاموس : ببّة : حكاية صوت صبيّ ، ولقب قرشيّ والشاب الممتلىء البدن نعمةً ، وصفةٌ للأحمق .

(٢) « في ط : « يسمى » بالياء في أوله

(٣) في القاموس : « أطرقا » كأمر الاثنين : بلدٌ .

قاعدة [في أن الأعلام لا تفيد معنًى]

الأعلام لا تُفيد معنًى ، لأنها تقع على الشيء ومخالفه وقوعاً واحداً ، نحو : زيد ، فإنه يقع على الأسود كما يقع على الأبيض ، وعلى القصير كما يقع على الطّويل .

وليست أسماء الأجناس كذلك ، لأنها مفيدة ، ألا ترى أن رَجُلاً يفيد صفة مخصوصةً، ولا يقع على المرأة من حيث كان مفيداً. وزيد يصلح أن يكون علماً على الرجل والمرأة ، ولذلك قال النّحويون : العلم ما يجوز تبديلُه وتغييُرُه ، ولا يلزم من ذلك تغيير اللّغة ، فإنه يجوز أن تنقل اسم ولدك أو عبدك من خالد إلى جعفر ، ومن بَكْر إلى محمد ، ولا يلزم من ذلك تغيير اللغة . وليس كذلك اسم الجنس ، فإنك لو سميت الرجل فَرَساً أو الفرس جَمَلاً كان تغييراً للّغة . ذكر ذلك ابن يعيش في (شرح المفصل) .

وفي (البسيط) : يطلق لفظ العَلَم على الشيء وضدّه كإطلاق زيد على الأسود والأبيض . ويجوز نقله من لفظ إلى لفظ كنقل اسم ولدك من جَعْفر إلى محمد ، لكونه لم يوضع لمعنى في المُسمّى بدليل تسمية القبيح بحسن، والجبان بأسد، والأسود بكافور بخلاف أسماء الأجناس ، فإنها وضعت لمعنى عام، فيلزم من نقلها تغيير/ اللغة كنقل [٢/٤٠] رجل إلى فرس أو جمل بخلاف نقل العلَم .

قاعدة [تعليق الأعلام على المعاني أقلّ من تعليقها على الأعيان]

قال أبن جنّي في (الخصائص) ، ثُم ابنُ يعيش : تعليق الأعلام على المعاني أقلّ من تعليقها على الأعيان، وذلك؛ لأن الغرض منها التّعريف ، والأعيان أقعد في التّعريف من المعاني ، وذلك لأن الأعيان يتناولها لظهورها له ، وليس كذلك المعاني ، لأنها تثبت بالنّظر والاستدلال ، وَفَرْقٌ بين عِلْم الضّرورة بالمشاهدة وبين عِلْم الاستدلال .

[ورود العلم جنساً معرّفاً باللام]

(فائدة) في (تذكرة ابن الصائغ) : قال : نقلت من مجموع بخط ابن الرّماح : قد يرد العلم جنساً معرّفاً باللام الّتي لتعريف الجنس ، وذلك بعد : نِعْم ، وبئس ، فتقول : نعم العمرُ عُمرُ بن الخطاب ، وبئس الحجاجّ حَجّاج بن يوسف ، لأن نِعْم لا تدخل إلا على جِنْس معرف .

وقد يُجعل العلمُ جِنْساً منكّراً ، وذلك بعد « لا » نحو :

٣٠٣= * لا هَيْثم اللّيلَة لِلْمَطيّ[1] *

(١) لبعض بني دبير ، وبعده :

* ولا فتًى مِثْل آبن خَيْبَرِيّ * =

« ولا بَصْرة لكم ولا بصر »[1] « ولا أبا حَسَنٍ لها » .

باب الإشارة

قال ابن هشام في (تذكرته) : من أسماء الإشارة ما لا يُستعمل إلّا بـ « ها » أو بالكاف وهو : « تي » :

ومنها ما لا يستعمل بشيء منهما[2] وهو : « ثَمَّ » .

ومنها ما لا يستعمل بالكاف، وهو « ذي ». قال أحمد بن يحيى : لا يقال : ذيك . ولا أعلم منها ما يستعمل بالكاف ويمتنع من « ها » . فهذا قسم ساقطٌ. والباقي يستعمل تارةً بهذا، وتارة بهذا بِحَسَب ما يَرِدِ من المعنى .

= من شواهد : سيبويه ١/٣٥٤ ، وابن الشجريّ ١/٢٣٩ ، وابن يعيش ٢/١٠٢ ، والخزانة ٢/٩٨ ، والأشموني ٢/٤ . والهمع والدرر رقم ٥٤٧ .

(١) نسب هذا القول في الهمع ١/٢٥٢ لبعض العرب ، وأورده شاهداً على أن العلم قد ينكر تحقيقاً نحو : رأيت زيداً من الزيدين أو تقديراً لقول بعض العرب : « لا بصرة لكم » وحينئذ يثنى ويجمع وتدخله « أل » ويضاف .

(٢) في ط : « منها » تحريف .